

ضرورات الشعر عند ابن جني

"Licenses to Poetry" with Ibn Djinnî

أستاذ مساعد/ د. عثمان انجوغوتياو

جامعة شيخ أتنا جوب - دكار (السنغال)

thiawousmandiogou@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/10/10

تاريخ الإرسال: 2020/09/15

ملخص:

الشعر مجال ضيق يتقيد بقيود ويتحدد بحدود، لذلك كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يلتزم الشاعر فيه بقواعد اللغة؛ نحوها وصرفها وأصولها المألوفة طبقاً ما عهد في الكلام المنشور. فهو فن يستلزم استقامة الوزن وتناسب الإيقاع ودقة التصوير واستصفاء الألفاظ والتحدلق في الصنعة. ومن هذا الباب يرخّص الشاعر لنفسه ما لا يعذر فيه غيره فنشأ ما عُرف عند اللغويين والعروضيين بـ "ضرورة الشعر". ولما كان ابن جني في طليعة من تصدّوا لهذا الفن تحليلاً وتعليلاً وتقعيداً في مواطن شتى لا يتأتى للكثير الوقوف على جلّها فضلاً عن كلّها، ولا يتهيأ للجميع الانتفاع من غره، ولم يفرد لهذا الفن تصنيفاً وكان هو الأولى بهذا العمل من غيره، اعتمدنا هذا البحث الذي يهدف إلى إبراز موقفه من الضرورات، ولمّ أشتات المسائل الضرورية وأشكالها اعتماداً على آرائه التي ذهب إلى أيدي سببها في كتاباته المتنوعة المتعددة.

الكلمات المفتاحية: ضرورة الشعر، ابن جني، النحو، الصرف، العروض.

Abstract:

Arabic Poetry represents a restricted area with constraints and limits. That is why it is difficult, if not impossible, for the poet to comply with it to the norms and basics of grammar and of morphology as it is easy to do so with prose. It is an art that demands constant rhythm, harmonic cadence, strict rhyming, intermittent representations, meticulous wording and a precious style. It is in this sense that the poet, on his own initiative, gives himself the means to go beyond or to ignore some morphosyntactic rules. This is how appears what linguists and specialists of prosody name "License of Poetry". It refers to the permission that the poet grants to himself by changing the pronunciation or even the spelling of a word to remain within the framework of prosody and of versification. Considering that, Ibn Djinnî is one of the first linguists who attribute to this delicate phenomenon a predominant position in his analysis and argumentations without dedicating a book to it. We have found it useful to collect the core part of his theories and opinions related to this matter in his complex and diverse work, in order to make it a unified and affordable study.

keywords: Licenses of Poetry, Ibn Djinnî, Grammer, Morphology, Prosody.

تقديم:

إنَّ الضرورة الشعريّة موضوع اعتنى به علماء العربية القدامى واختلف موقفهم تجاه هذه الظاهرة ومنهجهم في معالجتها. فذكره بعض النحاة في فصل أو فصول كما فعل سيبويه في كتابه، وبعضهم الآخر قد أفرد له كتاباً خاصاً كما فعل المبرّد. فكان ذكر سيبويه لهذه المسألة ذكراً مجتزئاً لم يتقصّها إذ لم يكن غرضه عرض الضرورة بذاتها وإنما ساقه الكلام إلى ذكرها ضمن ما ذكر من الأبواب التي يتفرّع منها هذا الباب. وأقدم كتاب ألف في ضرورة الشعر كتاب أبي العباس المبرّد المتوفى سنة 285 هـ، وهو كتاب فريد من بين ما فقد من كتب التراث العربي الإسلامي. ثم جاء أبو سعيد السيرافي المتوفى سنة 368 هـ فاستقل واستقصر ما وجد في كتاب سيبويه من هذا الموضوع أثناء قيامه بشرحه، فانطلق من إشارات سيبويه ليضع مؤلفاً يتوسع فيه رجاء أن يأتي بما يشفي الغليل في هذا الموضوع.

وكان خلال تأليفه لهذا الكتاب قد وقف على كتاب المبرّد المفقود فيما بعد، فكان هذا الكتاب من عمّد تصنيفه فيما يبدو. فلم يكن ممن اعتنى بالضرورة من سبق أبا الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392 هـ إلا هؤلاء علما بأن ابن جني قد عاصر السيرافي الذي كان على طبقة شيخه أبي عليّ الفارسي. فمن هنا كانت دراسة ضرورة الشعر عند ابن جني دراسة في أهم الغاية والضرورة لأنه من أوائل من أولوا لهذه المسألة عناية خاصّة. فالمشهور من أمهات الكتب التي عاجلت هذا الموضوع متأخر عن عصر ابن جني مثل "ما يجوز للشاعر في الضرورة" للقرّاز القيرواني المتوفى سنة 421 هـ و"ضرائر الشعر" لابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة 669 هـ. فابن جني وإن لم يفرد للضرورة تأليفا فقد عقد لها بابا في "الخصائص" متسائلا: "هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا؟". وليس وقوفه على هذه المسألة هنا سوى جزء ضئيل من وقفاته المبعثرة تجاه هذه الظاهرة في كتبه المتباينة المورد والمشبّر من لغة ونحو وصرف وقراءات وأدب مثل "سر صناعة الإعراب" في اللغة، و"اللمع" في النحو، و"المنصف" في التصريف، و"المحتسب" في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، و"الفسر" في الأدب؛ فقد كان ابن جني يتطرّق في مختلف تصنيفاته إلى هذا الموضوع كلّما سنح له بذلك الموقف اللغوي.

وجملة القول فإن بحثنا يهدف إلى إبراز موقف ابن جني من قضية الضرورات ويسعى إلى إعمال منهج يقوم باحتواء آرائه وأفكاره في هذا الموضوع اعتمادا على إشارات المتفرقة إلى أنماط هذه الظاهرة وقضاياها في كتبه بحيث يتشكل من هذا البحث نسيج متلاحم متكامل يمثّل خلاصة نظرية ابن جني في "ضرورة الشعر".

وقد عرّف العروضيون الضرورة - كما يقول محمود مصطفى - بأنها ما وقع في الشعر مما لا يجوز وقوعه في النثر، وقال صاحب الممتع في علم الشعر وعمله: "وقد اغتفروا الضرورة في الشعر، ولم يغتفروها في غيره"⁽¹⁾.

1. ضرورة الشعر عند النحاة واللغويين:

لقد أولى اللغويون والنحاة مَهْمَةً كبيرة للضرورة في اللغة العربية وخاصة في شعر العرب. وهذه الحقيقة تتجلى في ثنايا كتبهم وحوايا مؤلفاتهم منذ فجر تدوين اللغة وما يتعلّق بها. بيد أن أفراد تصنيف في هذه الناحية وإن ابتزغ مبكراً إلا أن عدد تصانيفه ما زال ضئيلاً في القرون المتتالية. وأقدم كتاب وجدناه اعتنى بالمسألة بصفة لافتة للنظر كتاب سيبويه حيث نجد صاحبه يقف من هنا ونَمَّ ليعالج مسألة ضرورة تشريحاً أو تعليلاً، وقد بلغ به الأمر إلى أن يفرد له باباً خاصاً قال فيه: "هذا باب ما يحتمل الشعر: اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجاج [الرجز]:

قَوَاطِنًا مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمَى

يريد: الحمام"، ثمّ أتبعه سيبويه بأمثلة شعرية كثيرة يذكر أحيانا الشاهد ولا يتعمّق في تحليله ويرميه أحيانا على عواهنه. قال في الباب: "وربما مدوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون مساجيد ومناير، شبهوه بما جُمع على غير واحد في الكلام، كما قال الفرزدق [البسيط]:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّنَائِرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وقد يبلغون بالمعتلّ الأصل فيقولون: رداد في رادّ، وضننوا في ضنّوا، قال قعنب بن أمّ صاحب [البسيط]:

مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَّيْتُ مِنْ خُلُقِي أَيَّ أَجُودٍ لَأَقْوَامٍ وَإِنْضُنُّوا

ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو: سببًا وكلكلاً، لأنهم قد يثقلونه في الوقف، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله: "لنفسه مقنعا"، وإنما حذفه في الوقف. قال رؤبة [الرجز]:

ضَخْمٌ يُجِبُّ الْخُلُقُ الْأَضْحَمَا

يروى بكسر الهمزة وفتحها. وقال بعضهم: "الضَّخْمَا" بكسر الضاد⁽²⁾.

نلاحظ أنّ سيبويه يضع هنا اللبّات الأولى لهذا الأهلوب كعادته في كتابه ممّا جعله الأصل في كثير من الأعراب والأبنية ومسائل النحو واللّغة. وقد اختتم الباب بمبدأين من مبادئ الضرورة أساسين قائلاً: "ويحتملون قبّح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنّه مستقيم ليس فيه نقيض، فمن ذلك قوله [الطويل]:

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
وَإِنَّمَا الْكَلَامُ: وَقَلَّ مَا يَدُومُ وَصَالَ.

وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرار بن سلامة العجلي [الطويل]⁽³⁾:

ولا ينطقُ الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا ممّا ولا من سِوَانَا

ثم قطع الكلام بخطاب فصل فتح للمتأخرين باب هذا الفن بمصاريعه عندما قال: "وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأن هذا موضع جُمَل" ⁽⁴⁾.

ومن حفل بالضرورة بوجه خاص من النّحاة واللّغويين أبو حيّان الأندلسي المتوفى سنة 745 هـ في كثير من المواقف ضمن تأليفه الذي سَمّاه "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، فقد عقد باباً واسعاً عن الضرائر في آخر الكتاب ابتدأه بقوله: "يجوز للشاعر في الضرورة ما لا يجوز لغيره في الكلام" ⁽⁵⁾، وبعده جلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911 هـ في مواضع شتّى من كتابه الموسوم بـ "معجم الهوامع شرح جمع الجوامع" قال في بداية باب الضرائر: "أي هذا مبحث الأمور التي تجوز لضرورة الشعر ولا تجوز في غيره (يجوز للشاعر) أن يرتكب (ما لا يجوز في الاختيار)" ⁽⁶⁾.

ولكنّ أوّل كتاب فَرَعَ لهذا الموضوع ظهر في عنوانه لفظُ الصّورة كتاب "ضرورة الشعر" لأبي العباس المبرّد المتوفى سنة 285 هـ / 898 م، وهو مفقود لم يصل إلينا.

يمكن أن نذكر كتباً ثلاثة من الأسّ والمصدر لهذا الفن، يُعَدَّدَن أوّل ما وصل إلينا في هذا الموضوع كتباً مستقلةً.

أولهنّ: ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي المتوفى سنة 368 هـ:

وأصل هذا الكتاب جزء من شرح السيرافي لكتاب سيبويه. ولعلّ كتاب المبرّد المفقود في ضرورة الشعر كان بين يدي السيرافي عندما يشرح كتاب سيبويه، فنقل منه الكثير واستخرج من بحاره الكنوز والدرر. ومن هنا تبدو أهمية هذا الباب في كتاب السيرافي؛ فقد تعود السيرافي أن يلتصق كثيرا بعبارة سيبويه وهو يشرح كتابه، غير أنّه عندما وصل إلى "باب ما يحتمل الشعر" في كتاب سيبويه، لم يعجبه تقصير سيبويه في شرح ضرورات الشعر، فأنشأ كتابا كاملا في هذا الموضوع، وتحرّر تماما من القضايا التي طرحها سيبويه في هذا الباب، وراح يتعقّب الضرورات الشعرية بأنواعها المختلفة، ويفيض في شرحها ومناقشة أحكامها والاستشهاد عليها. بل إنّه نسي تماما تعلّقه بسيبويه، فقسم كتاب "ضرورة الشعر" إلى عدّة أبواب. وفي ذلك يقول: "اعلم أنّ سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ليريّ بها الفرق بين الشعر والكلام، ولم يتقصّه؛ لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قصدا إليها نفسها، وإنّما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدّمت فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور. وأنا أذكر ضرورة الشاعر مقسمة بأقسامها"⁽⁷⁾، من الزيادة، والحذف، والبدل، والتّقديم والتأخير، وتغيير الإعراب عن وجهه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث. غير أنه عاد في خاتمة هذا الباب الأخير، إلى بعض عبارات سيبويه يشرحها ويعلّق عليها، ويفسّر الأشعار التي ذكرها سيبويه في هذا الموضوع. ويمتاز كتاب السيرافي في "ضرورة الشعر" - كما يلاحظ رمضان عبد التّوّاب - بتتبّع الروايات المختلفة لشواهد الضرورات، وذكر آراء العلماء في فهمها وتخريجها⁽⁸⁾.

الثاني: ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرّاز القيرواني المتوفى سنة 412 هـ:

هذا الكتاب من أقدم ما ألف في ضرورة الشعر، فهو موضوع يرتبط بنظرة علماء العربية القدامى إلى لغة الشعر والنثر، من حيث وجوب خضوع كلّ منهما لخصائص لفظية وتعبيرية واحدة. وانطلاقا من هذه النظرة، أخذ علماء العربية يستشهدون بالمنظوم والمنثور على قضايا اللّغة والنحو، بيد أنّهم سرعان ما لاحظوا وجود بعض التّغييرات، في البنية أو التركيب أو الإعراب، في بعض لغة الشعر، تنحرف بها عن سنن العربية وقواعدها العامة.

وقد أشار القزّاز في مقدمة كتابه هذا إلى موضوع الكتاب، والغرض منه فقال: "هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله، ما يجوز للشاعر عند الضرورة من الزيادة والنقصان، والاتساع في سائر المعاني، من التقديم والتأخير، والقلب والإبدال، وما يتصل بذلك من الحجج عليه وتبيين ما يمر من معانيه، فأرده إلى أصوله، وأقيسه على نظائره، وهو باب من العلم، لا يسع الشاعر جهله، ولا يستغني عن معرفته، ليكون له حجة لما يقع في شعره، ممّا يضطرّ إليه، من استقامة قافية، أو وزن بيت، أو إصلاح إعراب"⁽⁹⁾.

فالغرض الذي يرميه القزّاز تعليمي، كما يظهر في العبارة السابقة، ويعزز ذلك قوله بعدها: "وذلك أنّ كثيرا ممن يطلب الأدب، وأخذ نفسه بدراسة الكتب، إذا مرّ به بيت لشاعر من أهل عصره، أو لطالب من نظرائه، فيه تقدّم أو تأخير، أو زيادة أو نقصان، أو تغيير حركة عمّا حفظ من الأصول المؤلّفة في الكتب، أخذ في التشنيع عليه، والطعن على علمه، والإجماع على تخطئته، ولو نظر بعين الحق، لعلم أنّ ذلك لا يخرج إلّا من وجهين: إمّا أن يكون ذلك جائزا؛ لعل تغيّبت عنه، لم يبلغ النهاية من علمها، وهو كذلك، وهمه الذي لعله إن نبّه عليه، أو أعاد نظره فيه، رجع عنه إلى الصواب، وتخطاه إلى ما لا مطعن فيه من الكلام؛ إذ كان غير معصوم من الخطأ، ولا ممنوع من الزلل"⁽¹⁰⁾.

فالقزّاز إذن يرشد في هذا الكتاب شعراء عصره إلى ما يجوز لهم عند الضرورة وما لا يجوز، كما يلفت نظر نقادهم إلى تحريّ الدقة، وتقصّي المعرفة، في مأخذهم على هؤلاء الشعراء⁽¹¹⁾.

الثالث: ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة 669 هـ:

قال محقق الكتاب (ص 7): "يعتبر هذا الكتاب من أهمّ ما ألّف في هذا الموضوع لاحتوائه على كثير من الضّرورات الشعريّة واستقصاء مؤلّفه لعدد كبير من المصادر في الحصول على مادة الكتاب ولغزارة الشواهد النحويّة التي يحتوي عليها، ولبنائه على خطة محكمة في التصنيف وترتيب الموضوعات". وكتاب "الضرائر" من المصادر الأساسيّة التي عوّل عليها العلامة عبد القادر البغدادي المتوفى سنة 1093 هـ في كتابه "خزانة الأدب".

وقد أشار هو إلى ذلك في مقدمة الكتاب ونقل عنه في مواضع كثيرة، الأمر الذي يشير إلى أهمية الكتاب ومكانته ضمن كتب الأدب واللغة. يقول ابن عصفور في بداية الكتاب: "إنَّ أئمةَ التَّحويين كانوا يستدلُّون على ما يجوز في الكلام، بما يوجد في النظام. والاستدلال بذلك لا يصحَّ إلَّا بعد معرفة الأحكام التي يختصُّ بها الشعر، وتمييزها عن الأحكام التي يشتركها فيها النثر"⁽¹²⁾.

وقد بسط ابن عصفور القول في الضرورة في كتابين له آخرين وهما المقرب وشرحه لجمال الزجاجي ممَّا يدل على اعتناؤه بهذا الموضوع اعتناء قليل التطير. قال في "باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر"، الباب الأخير لشرح الجمل: "اختلف التَّحويون في الضرائر الجائزة في الشعر. فمنهم من جعل الضُّرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام بشرط أن يُضطرَّ إلى ذلك، ولا يجد منه بدًّا، وأن يكون في ذلك ردُّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز. فهؤلاء لا يجيزون للشاعر في شعره ما لا يجوز في الكلام، إلَّا بشرط أن يُضطرَّ إلى ذلك. هذا الظاهر من كلام سيبويه، وقد صرَّح به في أوَّل باب من أبواب الاشتغال. ومنهم من لم يشترط في الضُّرورة أن يُضطرَّ الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جَوَّزوا له في الشعر ما لم يجر له في الكلام، لكون الشعر موضعا قد أُلِفَتْ فيه الضرائر. وإلى هذا ذهب ابن جنيٍّ ومن أخذ بمذهبه"⁽¹³⁾.

فالتأليف في موضوع الضُّرورة قليل جدًّا لا تتجاوز ما ذكرنا عن القدماء، إلَّا أنه قد استأنف تأليفه بعض المتأخرين والمحدثين فوضع فيه الشيخ محمد سليم المتوفى سنة 1138 هـ كتاب "موارد البصائر لفرائد الضرائر" والسيد محمود شكري الألوسي المتوفى سنة 1343 هـ كتاب "الضرائر وما يسوغ للشاعر دون التآثر"⁽¹⁴⁾.

2. أنواع الضرورات عند ابن جني

لقد اهتمَّ أبو الفتح عثمان بن جني بموضوع الضُّرورة الشعرية اهتماما تشهد بذلك كتبه المختلفة، الأمر الذي أداه إلى أن يفرد له بابا خاصا في كتابه الخصائص، ألا وهو "باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا ؟". فموقف ابن جني من

الضرورة موقف هام جعله أهلا بأن عوّل عليه ابن عصفور في كلامه عن الضرورة، وهو من أجلّ من صنّف فيها. وابن جني من أحق من يرجع إليه في المادة إذ أن كتبه من أقدم الكتب التي وقفت على هذا الفن وأطنبت في تحليله وتَنَقُّده. ويكفيك برهانا أن هؤلاء الثلاثة الأولى ذكرناهم والذين حملوا راية التّصنيف في الضرورة على طبقات ثلاث بالنسبة لابن جني. فالأولان معاصران له إلا أنّ السيرافي قرّن لشيخه وأستاذه أبي عليّ الفارسيّ الذي كثيرا ما كان يقارن بينهما من نحويّ زماهم⁽¹⁵⁾، والقزّاز على رتبة تلاميذه. أمّا الأخير وهو ابن عصفور فقد تأخّر عنه بقرنين ونصف. وكل هذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أن آراء ابن جني أساس في معرفة المسائل المتعلقة بالضرورة. وقد طبّق نظريّاته في نصوص شعريّة دامغة نفهم خلالها الضرورات بأشكالها وأنواعها:

1.2. الزيادة

إذا استنبطنا آراء ابن جني في الضرورة نرى بأنها تظهر في أحوال مختلفة تكون بزيادة حركة أي تحريك الساكن وتنقيط الخفيف، وزيادة حرف للإشباع أو الإطلاق، وفكّ الإدغام أو إظهار التّضعيف، وصرف ما لا ينصرف بإلحاق التنوين إليه، وإصحاح المعتلّ، وجمع المتبادلين.

ومن ذلك تحريف ألفاظ العدد كما أنشده أبو زيد في نوادره [الرجز]:

عَلَامَ قَتْلَ مُسْلِمٍ تَعْمُدَا مُدَّ سَنَةٍ وَخَمْسُونَ عَدَدَا

بكسر الميم من خمسون. قال ابن جني: "وعذره وعلته عندي أنه احتاج إلى حركة الميم لإقامة الوزن، فلم ير أن يفتحها فيقول: خَمْسُونَ؛ لأنه كان يكون بين أمرين: إما أن يُظَنّ أنه كان الأصل فتحها ثم أُسكنت، وهذا غير مألوف؛ لأن المفتوح لا يسكن لحفة الفتحة، وإما أن يقال: إن الأصل السكون فاضطر ففتحها، وهذا ضرورة إنما جاء في الشعر، نحو قوله

[الرجز]: مُشْتَبِهَ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْحُقُوقِ

أي: الحُقُوق، وهذا أمر يختص به ضرورة الشعر"⁽¹⁶⁾.

ومن الزيادة التثقيط كما جاء عنهم قوله [الرجز]:

بِإِزَالِ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكُلْكَلِ

يريد: العيهل والكلكل، فنوى الوقف فثقل، ثم أطلق وهو يريد الوقف. وهذا يوافق بيت الكتاب [الرجز]:

صَحْمًا يَحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا

فيمن فتح الهمزة، يريد: الأضحم، فثقل ثم أطلق. قال ابن جني: "وفي هذا شذوذان؛ أحدهما: التثقيل في الوقف، والآخر: إجراء الوصل بحرى الوقف؛ لأنه من باب ضرورة الشعر" (17).

ومن زيادة حرف ما قال ابن جني في "مُتَكَاء" على إشباع فتحة الكاف من "مُتَكَأ": وقد جاء نحو هذا لابن هزْمة يرثي ابنه [الوافر]:

فَأَنْتَ مِنَ العَوَالِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَرَحٍ

يريد: بِمُنْتَرَحٍ، وعليه قول عنترة [الرجز]:

يَنْبَأُ مِنْ ذَفَرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

قال أبو عليّ الفارسي: أراد يَنْبَعُ، فأشبع الفتحة، فأنشأ عليه ألفاً. قال أبو الفتح: "ولعمري إن هذا مما تختص به ضرورة الشعر وقلما يجيء في النثر" (18).

ومن الزيادة فك الإدغام نحو قول قعبالغطفاني [البسيط]:

مهلا أعاذل قد جرّبت من خُلُقِي أُنِّي أجود لأقوام وإن ضنّوا

يريد: "ضنّوا" فأظهر التضعيف. ومثله قول الآخر [الرجز]:

الْحَمْدُ لله العَلِيِّ الأَجَلِّ

يريد: "الأجل"، وإنما يجيء مثل هذا لضرورة الشاعر (19). ومثله قول الشاعر [الوافر]:

إِنَّ شَكْلِي وَإِنْ شَكْلُكَ شَتَّى فَالزَّمِي الخَصَّ وَاخْفِضِي تَبْيِضِي

قال ابن جني: "فإنه أراد: تَبْيِضِي، فزاد ضاداً ضرورة، لإقامة الوزن" (20).

ويجمع الشاعر بين العوض والمعوض منه أي بين البذل والمبدل منه للضرورة كما جمع

بين "يا" والميم المشددة، وإنما الميم في آخر الاسم عوض من "يا" في أوله، فاللهم يعني: يا

الله، إلا أن الشاعر جمع بين الطرفين المتبادلين في قوله [الرجز]:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمًا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

قال ابن جني⁽²¹⁾: "ولا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر". ومنه قول الفرزدق [الطويل]:

هُمَا نَقَتَا فِي يٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامٍ
فجمع بين الميم والواو، وإنما الميم بدل من الواو.

ومنه تنوين ما لا ينصرف، قال ابن جني: "فلم نر العرب صرفوا: "قصباء، وطرفاء، وحلفاء" في نثر. فأما النظم، فإن صُرِفَتْ فيه فلا حجة في صرفها؛ لأنه يجوز في الشعر صرف ما لا ينصرف للضرورة"⁽²²⁾. وذلك قوله [الكامل]:

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدٌ وَلَيَدْفَعَنَّ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ

ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح، نحو قوله [الطويل]:

تراه وقد فات الرُّمَاءُ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكَلَابِ مُصْغِي الْخَدَّ أَصْلَمَ

وكذلك قوله [الوافر]:

أَيُّهُ عَلَى مَعَارِي فَاخِرَاتٍ بَحْنٌ مُلَوَّبٌ كَدَمِ الْعِبَاطِ

قال ابن جني: "هكذا أنشده: على معاري بإجراء المعتل مجرى الصحيح ضرورة"⁽²³⁾.

2.2. النقصان

ويكون عند ابن جني بنقص حركة أو حرف أو كلمة تخفيفا للوزن.

فأما نقص حركة فمقتول الأخطل [الطويل]:

وَمَا كُلُّ مَعْبُودٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بِوَدَادٍ

وسلف - بسكون اللام - أصله: سلف بفتحها، سكنها لضرورة الوزن⁽²⁴⁾.

قال في موضع آخر: "وأما مألوك، فإنه أراد: مألكة، فحذف الهاء ضرورة كما حذفها

الآخر من قوله [البسيط]:

إِنَّا بَنُو عَمِّكُمْ لَا أَنَّ نُبَاعِلَكُمْ وَلَا نُصَالِحُكُمْ إِلَّا عَلَى نَاحٍ

أراد: ناحية"⁽²⁵⁾. وقال [الطويل]:

تُقَادِئُهُ الرُّوَادُ حَتَّى رَمَوْا بِهِ وَرَا طُرُقَ الشَّامِ الْبِلَادَ الْأَقَاصِيَا

"أراد: وراء طرق الشام فقصر الكلمة"⁽²⁶⁾. ومن ذلك قول رؤبة [الرحز]:

وصَّانِي الْعَجَّاجُ فِيما وَصَّي

"يريد: فيما وصاني، فأسقط الألف".

وفي حذف حرف جرّ قال ابن جني⁽²⁷⁾: "الْفِعْلُ فِي التَّعَدِّي إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: فَعَلْ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ وَفَعَلَ مُتَعَدِّ بِحَرْفٍ جَرَّ فَاَلْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجُرِّ نَحْوَ قَوْلِكَ: مَرَزْتَ بَزِيدَ وَنَظَرْتَ إِلَى عَمْرٍو وَعَجِبْتَ مِنْ بَكْرٍ، وَلَوْ قُلْتَ: مَرَزْتَ زَيْدًا وَعَجِبْتَ بِكَرٍّ، فَحَذَفْتَ حَرْفَ الْجُرِّ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعَرَ بِغَيْرِ أَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْزُورَ جَمِيعًا فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُمَا".

وقال في إضمار لام الجزم⁽²⁸⁾: "واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تَضْمَرُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ الشَّعَرَ كَمَا أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَحْذَفُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ، قَالَ: أَنْشُدْ أَبُو زَيْدٍ [الطويل]:

فَتَضْحِي صَرِيحًا مَا تُجِيبُ لِدَعْوَةٍ وَلَا تَسْمَعُ الدَّاعِيَ وَيَسْمَعُكَ مَنْ دَعَا
أَيُّ: وَلَيْسَمَعُكَ، وَقَالَ الْآخَرُ [الطويل]:

فَلَا تَسْتَطِلُّ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ
أَيُّ: لِيَكُنْ".

3.2. الإخراج على الأصل أو التحقيق

يريد ابن جني بالإخراج على الأصل رجوع الحرف الأصلي في صيغة الكلمة أو في ذاتها، الذي يحذف عادة عند تصريف الكلمة وإظهاره لإقامة الوزن الشعري على وجه الضرورة. وفي ذلك يقول ابن جني⁽²⁹⁾: "وقولهم: "أنا أكرم" حذفوا الهمزة التي كانت في "أكرم"؛ لئلا يلتقي همزتان؛ لأنه كان يلزم: "أنا أؤكرم"، فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين. ثم قالوا: "نكرم، وتكرم، ويكرم" فحذفوا الهمزة، وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير

همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم. وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة، وقد جاء في كلامهم مثل: "يُؤْفَعَل" أنشدوا [الرجز]:

فإنه أهلٌ لأن يُؤْكِرَمَا

فجاء به على الأصل ضرورة. وقالت ليلي الأخيلية تصف قطاً [الطويل]:

تَدَلَّتْ عَلَى حَصٍّ ظِمَاءٍ كَأَنَّهَا كُرَاتٌ غُلَامٍ فِي كِسَاءٍ مُؤَرَّبٍ

أي: متخذ من جلود الأرناب، فقولها: "مؤرَّب" على حد قوله: "يؤرَّب"، ومثاله: "مؤفَعَل" وهو كـ "يؤكرم".

ويتكلم ابن جني في هذه القضية عن تحقيق الهمزة وإخراجها على أصلها، وذلك كقول سراقبة البارقي⁽³⁰⁾ [الوافر]:

أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتَّرْكَاتِ

فخفف أري، وحقق ترائاه كقولك: تَرَعِيَاهُ، ورواه أبو الحسن تَرِيَاهُ على زحاف الوافر، وأصله "ترأياه" على أن "مفاعلتن" لحقها العصب بسكون لامها؛ فنقلت إلى "مفاعي لن"، ورواية أبي الحسن: "بما لم تـ" مفاعيل؛ فصار الجزء بعد العصب إلى النقص.

قال⁽³¹⁾: وقرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد [الطويل]:

أَلَمْ تَرَهُ مَا لَأَقَيْتَ وَالْدَّهْرُ أَعْصُرُ وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَهُ وَيَسْمَعُ

فأخرجه على أصله. وزاد قائلاً وهو يقصد: "يرأك" في البيت الأخير: وقرأت عليه عنه أيضاً [البسيط]:

هَلْ تَرَجَعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلَبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانًا

إِذْ نَحْنُ فِي غُرَّةِ الدُّنْيَا وَبَهْجَتِهَا وَالْدَّارُ جَامِعَةٌ أَرْمَانَ أَرْمَانًا

ثُمَّ اسْتَمَرَّ بِهَا شَيْحَانُ مُبْتَجِّحٌ بِالْبَيْنِ عَنْكَ بِمَا يَرَاكَ شَنَانًا

ويعُدُّ كذلك ابن جني كلاً من إظهار التضعيف وصرف ما لا ينصرف وإجراء المعتل مجرى الصحيح نوعاً من الإخراج على الأصل.

4.2. الفصل

الفصل في مصطلح ابن جني هو التقديم والتأخير عند غيره، وهو مما يقع فيه ضرورة الشعر. فمن ذلك قول ذي الرمة [البسيط]:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهُنَّ بَنَّا أَوَّخِرَ الْمِيسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

أي: كأن أصوات أواخر الميس من يغالهن بنّا أصوات الفراريج، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر، لضرورة الشعر، ومنه قول الشاعر [الكامل]:

كَمَا خَطَّ الْكِتَابَ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

أي: "بكفّ يهودي". وقوله [الطويل]:

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَءَ فِدَاعَاهُمَا

أي: هما أخوا من لا أخا له في الحرب، فعلق الظرف بما في "أخوا" من معنى الفعل لأنّ معناه: هما ينصرانه ويعاونانه. وقوله [الطويل]:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمَنَّةٍ وَإِمَّا دَمَ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْبِ أَجْدَرُ

ففصل بين "خطّتا" و"إسار" بقوله "إمّا"، ونظيره: هو غلام إمّا زيد وإمّا عمرو⁽³²⁾.

5.2. البَدَل

قال أبو الفتح: "أمّا قراءة الحسن: "أَنْبَيْهُمْ" كـ "أَعْطَهُمْ"، فعلى إبدال الهمزة ياء على أنه يقول: "أَنْبَيْتُ" كـ "أَعْطَيْتُ"، وهذا ضعيف في اللغة؛ لأنّه بدل لا تخفيف، والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر"⁽³³⁾. ومن البدل الذي استعمله الشعراء ضرورة قول أحدهم [الوافر]:

وَكُنْتُ أَذِلُّ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي

يريد: واجي، فأبدل الهمزة ياء، وأجراها مجرى الياء الأصلية.

ونحو من هذا قول ابن هرمة [البسيط]:

إِنَّ السَّبَاعَ لَتَهْدَا عَنْ فَرَائِسِهَا وَالنَّاسَ لَيْسَ بِهَادٍ شَرُّهُمْ أَبَدَا

يريد: ليس بهادئ، فأبدل الهمزة ياء ضرورة، وجميع هذا - في رأي ابن جني - لا يقاس إلا أن يضطر شاعر⁽³⁴⁾، كما أبدلها الآخر، وهو حستان بن ثابت في قوله⁽³⁵⁾ [البسيط]:
سألت هذيل رسول الله فاحشة ضللت هذيل بما سألت ولم تُصِبِ
والشاهد هنا قوله: "سألت" بإبدال الهمزة من "سألت".

ومن البديل وضع المؤنث مكان المذكر وكذلك العكس. وأنشدوا [الطويل]:
أَتَهَجُرُ بَيْنًا بِالْحِجَازِ تَلَفَعْتُ بِهِ الْخَوْفُ وَالْأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ
أراد المخافة فأث⁽³⁶⁾. ولا شك أن الشاعر تجنب التذكير الذي هو الأصل هنا وتعمد التأنيث لضرورة الشعر وإن كان النحاة يرجعون مثل هذا في باب الحمل على المعنى. وفي مثله قال لبيد [البسيط]:

يَأْيُهَا الرَّكْبُ الْمُزْجِي مَطِيئُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ
فأث الصوت لأنه أراد الاستغاثة على حدّ تعبير ابن جني⁽³⁷⁾. ومن تذكير المؤنث، وهو أقل وقوعا في شعر العرب من عكسه، قوله [المتقارب]:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِنْبَقَالَهَا
ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان⁽³⁸⁾. فلو قدر أن الأرض مؤنث هنا كما هي الحال في أصلها لوجب تأنيثها لأن اللفظة تقدمت عن الفعل الذي يعود ضميره المستتر الفاعل إليها، فمال إلى تذكير الفعل حملا على المعنى ومراعاة للوزن الشعري ضرورة.

6.2. تغيير جهة الإعراب

وقد يقلّب الشاعر جهة الإعراب فيورد التركيب على غير وجهه المؤلف مما تُعارضُ القواعد. وقد وقف ابن جني في مواضع مختلفة على هذه القضية منبّها على وجه الضرورة فيه. ومنه قوله في إقامة الصّفة مقام الموصوف: "ولا يقال: عندي ثلاثة ظريفيين، إلا في ضرورة إلى إقامة الصفة مقام الموصوف، وليس ذلك في حسن وضع الاسم هناك، والوجه عندي: ثلاثة ظريفون. وكذلك قوله: "بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءٍ" لتجري "شهداء" على "أربعة" وصفا

فهذا هذا. فأما وجه قراءة الجماعة: "بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ" بالإضافة، فإنما ساغ ذلك لأنهم قد استعملوا الـ "شهداء" استعمال الأسماء⁽³⁹⁾.

وقال في تنكير المسند: "فَإِذَا اجْتَمَعَ فِي الْكَلَامِ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ جَعَلْتَ اسْمَ "كَانَ" الْمَعْرِفَةَ، وَخَبَرَهَا النَكْرَةَ، تَقُولُ: كَانَ عَمْرُو كَرِيمًا، وَلَا يَجُوزُ: كَانَ كَرِيمٌ عَمْرًا، إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ. قَالَ الْقَطَّامِيُّ [الوافر]:

ففي قبل التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا
فَجَعَلَ "مَوْقِفٌ" وَهُوَ نَكْرَةٌ اسْمُهَا وَ"الوداع" وَهُوَ مَعْرِفَةٌ خَبَرَهَا. فَإِنْ كَانَا جَمِيعًا مَعْرِفَتَيْنِ كُنْتَ فِيهَا مُخَيَّرًا أَيُّهُمَا شِئْتَ جَعَلْتَهُ اسْمًا كَانَ وَجَعَلْتَ الْآخَرَ الْخَبَرَ، تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: كَانَ أَخُوكَ زَيْدًا"⁽⁴⁰⁾.

ومثله في تغيير جهة الإعراب قوله في ضمير المنفصل المنصوب "إِيَّا": "تَقُولُ: رَأَيْتُكَ، وَلَا تَقُولُ: رَأَيْتَ إِيَّاكَ، لِأَنَّكَ تَقْدَرُ عَلَى الْكَافِ، وَرُبَّمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، قَالَ الرَّاجِزُ [الرجز]:
أَتُنْكَ عَيْرٌ تَحْمِلُ الْأَرَاكَ إِيَّاكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ
يُرِيدُ حَتَّى بَلَغْتَكَ. وَقَالَ أُمِيَّةٌ [البسيط]:

بِالْوَارِثِ الْبَاعِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمَنْتَ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ
أَي: قَدْ ضَمَنْتَهُمْ"⁽⁴¹⁾، ففصل واحد عن جهة الإعراب الصحيحة لأجل الضروة الشعرية.

وذكر عثمان بن جني مسألة أنه وجب أن يعود الضمير أبدا على لفظ الغيبة لا الحضور، وذلك قولك: أنت الذي قام أخوه، ولا تقول: أخوك، إلا في ضرورة شعر، وأنا الذي قام صاحبه ولا تقول: صاحبي إلا ضرورة. وإنما ذلك لأن التقدير: أنا الرجل الذي قام صاحبه، وأنت الرجل الذي قام أخوه، كما قال طرفة [الطويل]:

أَنَا الرَّجُلُ الصَّرْبُ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ خَشَّاشُ كُرَاسِ الْحَيَّةِ الْمُتَوَقِّدِ
ولم يقل: الذي تعرفوني، قال: "وعلى هذا كلام العربي الفصيح". وقد جاء أيضا الحمل في مثل هذا على المعنى دون اللفظ؛ قال الشاعر [الكامل]:

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بِكَرًا بِالْقَنَّا وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ
فقال: قتلْتُ، ولم يقل: قَتَلْتُ⁽⁴²⁾، لأنه حملة على معناه للضرورة وترك الأصل.

خاتمة

تكفل هذا البحث بإلمام ما صدر من ابن جني في كتاباته من أنواع الضرورات الشعرية وأشكالها. وقد لاحظنا في سبيل تحقيق هذا الهدف أن الضرورة جزء من آراء ابن جني النحوية والصرفية لأنه لا يكاد يلم بمسألة حتى ذكر ما يمت فيها من الضرورة مما لا وجه له في الإعراب أو التصريف أو نحوهما. لذلك فلا تقل شأننا ضرورات الشعر عند ابن جني عن غيره ممن أفردوا لها كتابا مستقلا. بل إن كتب ابن جني من المصادر الباكّة الأصيلّة في هذا الجانب لأنه من أولئك الأوائل الذين وقفوا على تلك المسائل وعُنوا بها عناية بالغة. ولو حُذنا تتبّع مسائل الضرورة وما يتعلّق بها في كتب ابن جني لفرّعنا منها - لا محالة - سِفرا نفيسا. واستكشافُ الضرورة عند ابن جني استكشافٌ لدقائق اللّغة وحكم العرب في مجاري كلامهم وسعة منطقهم وشتات وجوه الاحتجاج في لغتهم. ولو لا ضيق المقام والمقال في هذه العُجالة لعرضنا بعد التنوّيعات مبحثا عن آراء ابن جني في الضرورة الشعرية والتي يمكن أن نجملها في النقاط التّالية:

- الضرورة فن شعريّ: وقد خالف ابن جني في رأيه هذا سيبويه الذي أيّد رأيه ابنُ مالك فيما بعد إذ رأى أن الضرورة لا تكون إلّا باضطرار الشاعر والاحتياج إليه لعارض عروضيّ. وقد غلب رأي ابن جني الذي أصبح رأي جمهور النحويّين الذين لم يشترطوا في الضّرورة اضطرار الشاعر إليه في شعره.
- تقييد الضرورة وعدم إطلاقها والمبالغة فيها حتى لا يُنسب كل ما يخالف المألوف أو ينفلت من القاعدة إلى الضرورة؛ فبعض ذلك يرجع إلى اختلاف اللّهجات أي أنّها لغة صحيحة وإن خالفت المعهود، وبعضها الآخر يعدّ شذوذا لا ضرورة.
- يستوي في عمل الضرورة العربيّ الفُحّ والمولّد، والمتقدّم والمتأخّر؛ فما يجوز لهذا في أمر الضرورة جاز لذاك، ولا يؤثر في ذلك الزمان أو المكان.
- ليست كلّ ضرورة مُستحسنة ولا معتبرة وإن صدر من العربيّ الخالص، فمن الضرورة ما هو حسن ومنها ما هو قبيح، ومن الضرورة كذلك ما هو مقبول ومنها ما هو مردود.

الهوامش والإحالات

- (1) - محمود مصطفى، أهدى سبيل إلى علمي الخليل، ط1، بيروت، المكتبة العصرية، 1422هـ / 2001م، ص126. عبد الكريم التّهشلي، الممتع في علم الشعر وعمله، تحقيق منجي الكعبي، ليبيا - تونس، الدار العربية للكتاب، 1398هـ / 1978م، ص32.
- (2) - سبيويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408هـ / 1988م ج1، ص26-29.
- (3) - قال ابن جني في الفسر: "أي: من غيرنا"، وقال السيرافي في شرح أبيات سبيويه: "الشاهد فيه على أنه جر "سوائنا" ومكنه وهو غير متمكن".
- ابن جني أبو الفتح عثمان، الفسر، الإصدار الأول، موسوعة الشعر العربي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009، ص20 / السيرافي أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح أبيات سبيويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية - دار الفكر، 1394هـ / 1974م، ج1، ص282.
- (4) - كتاب سبيويه، ج1، ص31-32.
- (5) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق محمد عثمان، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، ج3، ص495.
- (6) - السيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبد الحميد هنداي، مصر، المطبعة التوفيقية، ج3، ص273.
- (7) - السيرافي، ضرورة الشعر، تحقيق رمضان عبد التواب، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 1405هـ / 1985م، ص33.
- (8) - رمضان عبد التواب، "مقدمة تحقيق ضرورة الشعر للسيرافي"، المرجع السابق، ص5-6.
- (9) - القرّاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة، ص99.
- (10) - المرجع السابق، ص99-100.
- (11) - انظر: "تحقيق ما يجوز للشاعر في الضرورة"، ص24/26.
- (12) - ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط2، بيروت، دار الأندلس، 1402هـ / 1982م، ص11.
- (13) - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة 1419هـ / 1998م، ج3، ص147.

- (14) - وانظر: مقدمة التحقيق، ص 7.
- (15) - نقل ياقوت الحموي في معجم الأدباء أنه "كان يقال: النحويون في زماننا ثلاثة: واحد لا يفهم كلامه وهو الرّثائي، وواحد يفهم بعض كلامه وهو أبو علي الفارسي، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ وهو السّيرافي". وقال فيه: "قرأت بخط الشيخ أبي محمد بن الخشاب: كان شيخنا، يعني أبا منصور موهوب بن الخضر الجواليقي يقول: "أبو سعيد أروى من أبي علي، وأكثر تحقّقاً بالرواية وأثرى منه فيها" على أنه كان يقدم أبا سعيد على أبي علي في علم الرواية. انظر: ياقوت الحموي معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1414هـ / 1993م ج2 / 4، ص 818 / 1826. ويذكر السّامرائي في كتابه "ابن جيّ النحوي" أبا سعيد السّيرافي وعلياً بن عيسى الرّماني وأبا علي الفارسي كأشهر النحويين في عصر ابن جيّ، كما ذكر الضرورة الشعرية كإحدى أهم العلل التي لاحظتها العرب في كلامها في رأي ابن جيّ. السّامرائي فاضل صالح، ابن جني النحوي، ط2، عمان، دار عمار، 1430هـ / 2009م، ص 182/102.
- (16) - ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الكويت، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ / 1999م، ج1، ص 86 / ج2، ص 27.
- (17) - ابن جيّ، المحتسب، ج 1، ص 276/102.
- (18) - المرجع السابق، ج 1، ص 340.
- (19) - ابن جيّ، المنصف، ط1، القدس، دار إحياء التراث القديم، 1373هـ / 1954م، ج1، ص 339.
- (20) - ابن جيّ، سرّ صناعة الإعراب، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1421هـ / 2000م، ج1 ص 226.
- (21) - المرجع السابق، ج 2، ص 103 / 238. وقال في اللّمع (ص 113): "وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ".
- (22) - المنصف لابن جيّ، ج1، ص 170.
- (23) - ابن جيّ، الخصائص، ط 4، القاهرة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 349/2، 259/1، 63/3.
- (24) - انظر: ابن جيّ، المنصف، ج1، ص 367. قال المؤلّف في موضع آخر عن نفس البيت (21/1): وما كل مبتاع ولو سَلَفَ صَفْقُهُ براجع ما قد فاته بِرِدَادٍ
- "قالوا: أراد سَلَفَ، ولكنه اضطرّ فحَقَفَ المفتوح، وهذا عندهم من الشاذ".
- (25) - ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 215.
- (26) - المرجع السابق، ج 3، ص 155.

- (27) - ابن جني، اللّمع في العربيّة، تحقيق فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثّقافية، ص 51. قال ابن هشام في مغني اللّبيب (ص 616): "لا يجوز مررت زيدا، وأما قوله: تمرّون الدّيار ولم تعوجّوا ... فضرورة".
- (28) - سرّ صناعة الإعراب، 69-68/2.
- (29) - المنصف لابن جنيّ شرح كتاب التّصريف، ج1، ص 192.
- (30) - المحتسب، ج1، ص 128-129.
- (31) - المرجع السّابق، ص 129.
- (32) - راجع: ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص 426-427.
- (33) - المحتسب، ج1، ص 66.
- (34) - سرّ صناعة الإعراب، ج2، ص 369-370.
- (35) - المحتسب، ج1، ص 90.
- (36) - المرجع السّابق (27/1)، الخصائص (417/2).
- (37) - سرّ صناعة الإعراب (25/1).
- (38) - الخصائص (413/2). وقد روي: "ولا أرض أبقلت ابّقالها" وصلا لا قطعاً؛ وفي هذه الرواية نخرج من تذكير المؤنث إلى ضرورة إبدال همزة القطع وصلا.
- (39) - المحتسب (101/1).
- (40) - اللّمع في العربيّة لابن جنيّ، ص 36-37.
- (41) - المرجع السّابق، ص 103.
- (42) - ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج2، ص 38.